وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

تطبيقات تمويل التجارة الخارجية في البنوك الجزائرية

دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة الوادي 094

تقرير تربص لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس

تخصص: تجارة دولية

إعداد الطلبة
✓ زيدان إلياس
✓ غريسي مُحَمَّد إلياس

إشراف الاستاذ (ة)
✓ د. زيدان وليد

الموسم الجامعي: 2023/2022

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

تطبيقات تمويل التجارة الخارجية في البنوك الجزائرية

دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة الوادي 094

تقرير تربص لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس

تخصص: تجارة دولية

إعداد الطلبة
✓ زيدان إلياس
✓ غريسي مُحَمَّد إلياس

إشراف الاستاذ (ة)
✓ د. زيدان وليد

الموسم الجامعي: 2023/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾

[البقرة: 32]

صدق الله العظيم

شكر و تقدير

قال تعالى (ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه) { لقمان :12 }

وقال رسوله الكريم ﷺ: من لم يشكر الناس ، لم يشكر الله عز وجل"

نحمد الله تعالى حمداً كثيراً طيباً مباركاً ملئ السموات والأرض على ما أكرمنا به من إتمام هذا العمل المتواضع.

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير وعظيم الامتنان إلى الدكتور المشرف " **زيدان وليد**" على كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة حرصا منه على إنجاز هذا العمل وتقديمه بالصورة المطلوبة فجزاه الله خيرا.

كما لا يفوتنا أن نتوجه بالشكر الجزيل الى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير بجامعة الشهيد حمه لخضر على جهودهم الثمينة والقيمة والذين رافقونا خلال مسار التعليم الجامعي.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

أشكر الله العلي القدير الذي أنعم عليّ بنعمة العقل والدين. القائل في محكم التنزيل "وفوق كل ذي علم عليم" سورة يوسف آية 76.... صدق الله العظيم

أهدي تخرجي هذا إلى من علمني العطاء وإلى من أحمل اسمه بكل افتخار وأرجو من الله أن يمد في عمر ه "والدي العزيز" وإلى ملاكي في الحياة وإلى معنى الحب والحنان والتفاني وإلى بسمة الحياة وسر الوجود.

وإلى من كان دعائها سر نجاحي أغلى الحبايب "امي الحبيبة"، ومن ملأت ضحكاتهم الجميلة عمري الى الابتسامات التي تغدق علي الأملأولادي الأحبّاء وإلى من عرفت معهم معنى الحياة "إخوتي وأخواتي"و الى كل الزملاء و الأصدقاء ولكل من ساندني ووقف معي ولو بكلمة أو دعوة صادقة في ظهر الغيب أهديكم تخرجي وفرحتي وأدعو الله أن يحفظكمجميعاً.

زيدان إلياس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

إهداء

الحمد الله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

إلى **أبي الغالي** حفظه الله ورعاه

إلى امي الغالية

والى **اخوتي** كل واحد باسمه

والى كل **العائلة الكريمة**

والى كل **الزملاء والزميلات**

والى كل من درسني طيلة مشواري الدراسي اساتذتي الافاضل اهديهم هذا التخرج.

غريسي محمد إلياس

الملخص:

تطلب عمليات التبادل التجاري الدولي تقنيات معينة لتسوية الالتز امات المالية الناشئة فيما بين الأطراف، تختلف عن تلك التقنيات المستعملة في عمليات التبادل التجاري المحلي ، وذلك الن عمليات التبادل التجاري الخارجي تنتابه عدة مشاكل ومخاطر مما قد يؤثر على السير الحسن لهذا النوع من المبادلات التجارية.

ومن خلال هذا البحث سنحاول التطرق الى مجموع تقنيات التسوية المستعملة في المبادلات التجارية الخارجية ، بما فيها أدوات وتقنيات الدفع وكذا تقنيات التمويل التي يمنحها النظام البنكي و المؤسسات وإزا ً مختلف الضمانات التي المالية المتخصصة بغية تسهيل وتنشيط حركة التبادل التجاري الخارجي ، والتي يمكن ان تقدمها هذه التقنيات الطراف المبادلات التجارية الخارجية.

الكلمات المفتاحية:

التجارة خارجية – الاعتماد المستندي – تمويل – بنك – التحصيل المستندي – الكمبيالة

Abstract :

International trade of certain techniques for the settlement of financial obligations arising from its parts different from that of the techniques used in the commerce reason of the international trade meets several problems and risks which can affect the smooth running for this type of trade.

Through this research, we will try to address all regulatory techniques to be used in international trade, including instruments and techniques, as well as payment and financing techniques, giving banks or financial institutions specialized to facilitate and promote international trade, and to highlight the various guarantees that can be provided by these techniques of the parties to international trade (exporters and importers).

Key words:

Foreign trade- market economy-documentary credit- finance-Bank - Collection documentaire - lettre de change.

مقدمة

تمهيد

أولاً : الإشكالية العامة

ثانيا : الأسئلة الفرعية

ثالثا : فرضيات البحث

رابعا: أهمية الدراسة

خامسا : اهداف الدراسة

سادسا : منهج الدراسة

سابعا : الدراسات السابقة

ثامنا : صعوبات الدراسة

تمهيد

ان الدول لا تستطيع ان تعيش بمنعزل عن العالم الخارجي لأنها لا تستطيع ان تنتج كل حاجياتها لوحدها ولذلك فهي تقوم بتصريف فائض انتاجها نحو العالم الخارجي وتستورد فائض ما انتجته الدول الأخرى.

ولذلك تعتبر التجارة الخارجية من اهم المعاملات التي تؤدي الى تحقيق تنمية اقتصادية، اذ تعد عاملا أساسيا في اقامة علاقات اقتصادية دولية بين أطراف المبادلة، حيث تعتبر القطاع الحساس الذي يمكن من جلب السلع وخدمات مختلفة بشكل عام والعملة الصعبة بشكل خاص، كما انها تعكس وضعية اقتصاد البلد ومكانته بالنسبة لدول العالم، وهذا بمدى تطور صادراته وواردته.

ان هذه الاهتمامات تطرح أكثر وأكثر في الدول النامية التي تعاني وضعية مالية صعبة لترقية اقتصادها ومحاولة التخلص من التبعية والتخلف الاقتصادي ومواكبة اقتصاديات الدول العظمى.

ولقد عرفت العالقات التجارية في وقتنا الحاضر تطورا كبيرا أدى الى تدعيم العلاقات الاقتصادية حيث اصبح العالم سوق واحدة يتم فيه تبادل السلع و الخدمات بكل حرية وبدون قيود وهذا ما سمي بالاقتصاد الحر، وهذا التطور فرضته جملة من العوامل تمثلت في التطور التكنولوجي وتطور الاعلام و الاتصالات

وكذا النقل والمواصلات مما ساعد على تكثيف الاتصالات والتعاملات بين الاعوان الاقتصاديين في انحاء العالم.

ولكن مع هذا التطور ظهرت عدة مشاكل أهمها العمليات الحسابية المعقدة وكذا حوادث السرقة وضياع الأموال والسلع على حد سواء ، ومن هنا استوجب تدخل بعض الجهات كالبنوك والمؤسسات المالية للتقليل من هذه المخاطر و المشاكل عن طريق تطوير تقنياتها التمويلية ووسائل الدفع لتسهيل حركة التبادلات الدولية.

وصارت الجزائر في ظل هذا الانفتاح العالمي على غرار باقي الدول النامية، مجبرة على فتح أسواقها أمام المؤسسات العالمية و والمؤسسات الأجنبية، غير انها وجدت نفسها قد تحولت الى مجرد سوق تعرض مختلف المنتجات الأجنبية ، فكان من الضروري جعادة

النظر في سياستها المطبقة ومناهجها المتبعة خاصة تلك المتعلقة بالجهاز المصرفي باعتباره أهم ممول للتجارة الخارجية.

أولاً : الإشكالية العامة:

ومما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للموضوع بالشكل التالي:

ماهي اهم التقنيات التي يستعملها البنك الخارجي الجزائري في تمويل التجارة الخارجية؟

ثانيا : الأسئلة الفرعية:

ولتوضيح هذا التساؤل أكثر قمنا بطرح أسئلة فرعية تدور حول النقاط التالية:

ماذا يقصد بالتجارة الخارجية ؟ وماهي وسائل وطرق الدفع المستعملة فيها؟

لماذا تعتبر البنوك طرفا فاعلا في التجـ ارة الخارجية؟ لماذا يعتبر الاعتماد المستندي التقنية الأكثر استعمالا في التجارة الخارجية؟

ثالثا : فرضيات البحث

للإجابة عن التساؤلات المطروحة نضع جملة الفرضيات التالية:

التجارة الخارجية تهتم بدراسة الصفقات التي تتم عبر الحدود باستعمال عدة وسائل وطرق للدفع.

تعتبر البنوك طرفا فاعلا في التجارة الخارجية لأنها تقوم بتسهيل العلاقات بين المصدر والمستورد.

الاعتماد المستندي تقنية بنكية دولية تحكمها الأعراف والقواعد الدولية الموحدة لذلك تمنح الحماية القصوى لكل من المستورد والمصدر من مخاطر التجارة الخارجية.

رابعا: أهمية الدراسة:

يستمد الموضوع أهميته من أهمية التجارة الخارجية التي أصبحت تلعب الدور الرئيسي في الاقتصاد المعاصر، وقد بدأت تزداد أهمية التجارة الخارجية في ظل ما يستجد على الساحة الدولية من متغيرات ترتبط ارتباطا مباشرا بالتبادل الدولي الذي ارتسمت معالمه الجديدة بعد تأسيس منظمة التجارة العالمية و ما تفرضه من شروط و الدراسات تنصب في مجملها على إزالة القيود أمام حركة السلع و الخدمات إضافة على ذلك تكمن أهميته في:

انها تتعرض لاحد اهم المواضيع الاقتصادية.

ابراز الدور المهم للبنوك من خلال الدراسة الشاملة للتمويل البنكي

الأثر المباشر على الزبون الذي يقدمه البنك من وسائل دفع تساهم في تحصيل مبيعاته او جلب سلعة من الخارج بسرعة وتكلفة اقل.

مساعدة عملاء البنوك على إدراك مفاهيم وسائل الدفع والتمويل الدولية وخطط سيرها في المجال الدولي.

محاولة الإجابة عن تساؤلات العديد من أصناف العملاء خاصة المستهلكين لهذه الآلية والذين يطمحون الى اختيار احدى الاليات المناسبة بمعزل عن الضغط الممارس من قبل البنوك وتمكنهم من الفهم الصحيح لجملة التنظيمات القانونية البنكية.

معرفة شروط الدفع الدولية ومستندات التجارة الخارجية الخاصة لكل عملية دفع أو تمويل .

خامسا : اهداف الدراسة:

محاولة منا في اثراء موضوع التمويل البنكي لعمليات التجارة الخارجية وكذا توفير مرجع متخصص للطلبة.

محاولة التعريف بمختلف جوانب التمويل البنكي والدور الذي تلعبه في تمويل التجارة الخارجية.

ابراز أهمية الاعتماد المستندي كألية تسوية عمليات التجارة الخارجية واهم التسهيلات التي يوفرها للمتعاملين الاقتصاديين مستوردين ومصدرين) محاولة عرض أهم وأحدث التقنيات المستعملة في عملية السداد والدفع في مجال التجارة الخارجية مع ابراز كل خصائص وسائل الدفع.

سادسا : منهج الدراسة:

لتحقيق هدف البحث والإجابة عن الإشكالية المطروحة اخترنا اتباع المنهج الوصفي عند استعراضنا الجانب النظري للتجارة الخارجية كما استخدمنا المنهج التحليلي خلال تطرقنا لآليات الدفع والتمويل في التجارة الخارجية وكذا في دراسة الحالة.

سابعا : الدراسات السابقة

M. ange de luvincent tape, Gestion des crédits et encaissement documentaireà l'importation: technique, analyses et perspective à AMAN BANK, projet de fin d'études. Mastère spécialisé en gestion des organismes

financiers et bancaires, école supérieure des sciences de gestion. Université internationale, Tunis, 2006.

هذه الدراسة غير منشورة تهدف إلى معالجة موضوع تسيير الاعتماد و التحصيل المستندي في عملية الاستيراد، لقد تناولت في الجانب النظري لعملية تسيير الاعتماد و التحصيل المستندي و تطرقت إلى التجارة الخارجية وعمليات الصرف من خلال شرح مختلف أنظمة الصرف، عملياته ووضعياته المختلفة، بالإضافة إلى

العناصر الأساسية في عمليات التبادل التجاري من طرق الشحن بري جوي، بحري)، مختلف وثائق الشحن والتحويلات العقود التجارية ... كذلك تطرقت إلى تقنيات الاعتماد و التحصيل المستندي و خطابات الضمان و كيفية سير عملهم، أما في الجانب التطبيقي كان بمثابة دراسة حالة لتطبيق و تحليل تسيير الاعتماد و التحصيل المستندي بحيث تم المعالجة من خلال ثلاث جوانب التقني الاداري و التجاري. أهم التوصيات التي وضعت في آخر الدراسة كانت في الحث على تسهيل الاجراءات الداخلية للدول للوصل إلى السرعة في التنفيذ وذلك بالاعتماد على نظام اللامركزية كذلك أهمية التعامل بالاعتماد و التحصيل المستندي الالكتروني لتسهيل العمليات.

Sabiha Bouchatal, le commerce international, paiement, financement et risques y afférents, mémoire de fin d'études en vue de l'obtention du diplôme supérieure des études bancaire inédite, école supérieure de banque, Algérie, 2003

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة مختلف تقنيات تمويل التجارة الخارجية، حيث تناولت العناصر الأساسية في عمليات التجارة الخارجية من عقود تجارية مختلف الوثائق التجارية التوطين ... تطرقت كذلك إلى تقنيات الدفع و تقنيات تمويل التجارة الخارجية القصيرة والطويلة منها و الضمانات البنكية التي تصاحبها، عالجت أيضا تغطية المخاطر الناجمة عن المعاملات التجارية الدولية حيث ركزت على مخاطر سعر الصرف و كيفية تسييره وصولا إلى دراسة حالة حول تجسيد الاعتماد المستندي عن طريق قرض المورد بضمان حسن التنفيذ. أهم النتائج التي توصلت إليها من هذه الدراسة أن هناك عدم توفر انسجام بين

البيئة المحلية مع الدولي اللازم لتنفيذ مختلف تقنيات تمويل التجارة الخارجية و أن هذه التقنيات لا يمكن لها أن تقضي على المخاطر بشكل نهائي بل تساهم في التقليل منها فقط.

ثامنا : صعوبات الدراسة:

قلة عمليات التجارة الخارجية والتحفظ من قبل البنوك.

صعوبة الحصول على الوثائق من البنك ويرجع ذلك إلى السرية

الوقت الذي يعتبر من القيود التي حالت بيننا وبين جمع المزيد من المعلومات الخاصة ببحثنا وبين الدراسة.

صعوبة الحصول على المعلومات إحصائية من بنك الجزائر ويرجع ذلك إلى السرية.

الفصل الأول:

التجارة الدولية وتقنيات تمويلها

المبحث الأول: التجارة الخارجية

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها

تدرس التجارة الخارجية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال من منطقة إلى أخرى ويتم هذا الانتقال في معظم الحالات وفي ظل الظروف الطبيعية وهذا طبقا لمبادئ وأصول اقتصادية .

الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية

التجارة الخارجية فرع من فروع التجارة، تدرس العلاقات الاقتصادية الدولية لكل النشاطات التي تقام بين الدول، باعتبار كل دولة كيان مستقل تتمتع بسلطات سياسية واقتصادية ... الخ ومختلفة عن الدول الأخرى .[1]

تتألف العلاقات الاقتصادية الدولية من شقين هما:

- علاقات ناشئة عن تحركات الأشخاص على المستوى الدولي
- علاقات ناشئة عن تحركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال على المستوى الدولي .

وتتشكل التجارة الخارجية من نوعين من أنواع التبادل .

أولا: الصادرات:

هي تلك العمليات التي تتعلق بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيم لغير المقيمين في هذا البلد، بغض النظر إن كان غير المقيمين متواجدين داخل الحدود الإقليمية للبلد أو خارجها وبصفة أخرى تتمثل الصادرات اتفاقا أجنبيا على السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن مما سيؤدي إلى الزيادة داخل البلد .[2]

---

[1]– محمود يونس "**مقدمة في نظرية التجارة الخارجية** " الدار الجامعية، مصر، 1986، ص: 11

[2] Kada acacem " comptabilité national " opu alger1990 ،p: 135.138

ثانيا: الواردات:

هي تلك العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات التي يؤديها غير المقيمين للمقيمين في البلد بغض النظر إن كان غير المقيمين متواجدين داخل الحدود الإقليمية للبلد أو خارجها.

وبصفة أخرى تتمثل الواردات اتفاقا محليا على السلع والخدمات المنتجة في الخارج مما يؤدي إلى إضعاف الإنفاق داخل البلد، ويزيده قوة في الخارج .

الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية.

تحتل التجارة الخارجية مكانة عظيمة الأهمية في الحياة الإقتصادية لمختلف الشعوب وما دل على ذلك قيامها بين الشعوب المختلفة منذ أقدم العصور المسجلة في التاريخ على الرغم من صعوبة المواصلات، وفداحة الأخطار التي كان يتعرض لها الرحالة القائمون بالتجارة آنذاك، إضافة إلى صعوبة وضعف أسباب الاتصالات والتفاهم بين الدول المختلفة.[1]

فالتاريخ يحدثنا عن التجارة البحرية الواسعة النطاق التي قام بها الفينيقيون في العصر القديم وتلك التي أقيمت في العصور الوسطى بين إسبانيا والبرتغال من جهة والهند وغيرها في الشرق الأقصى من جهة أخرى. كما يحدثنا عن الأرباح الطائلة التي جنتها هذه الدول من التجارة الخارجية على الرغم من فداحة تكاليف النقل في تلك الأوقات ولكن هذا لا يمنع من زيادة التنافس بين هذه الدول بقصد بيع أكبر كميات ممكنة من السلع والخدمات في الأسواق الخارجية.

وتختلف أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني من دولة إلى أخرى طبقا لدرجة احتياجاتها للمنتجات الأجنبية من جهة و احتياجاتها إلى الأسواق الأجنبية لتصريف الفائض عن حاجاتها من المنتوجات المحلية من جهة أخرى وبهذا تكون التجارة الخارجية مصدر

[1]– محمد خالد الحريري، "**الإقتصاد الدولي**" جامعة دمشق، سوريا، 1977، ص: 06.

للعديد من المزايا، فالاستيراد يساعد الحصول على العوامل الإنتاجية، والموارد الاستهلاكية التي لا يمكن إنتاجها أو التي يكلف إنتاجها تكاليف أعلى بكثير من التكاليف الإنتاجية في الخارج، أما التصدير فيؤدي إلى توسيع السوق الوطنية، تحسين تقسيم العمال، رفع المستوى العام للإنتاج والحصول على إيرادات من العملة الصعبة لتغطية الواردات وتمويل المشاريع التنموية.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية.

هناك عدة عوامل تؤثر على التجارة الخارجية وهي كما يلي: [1]

1. التفوق النسبي في بعض فروع الإنتاج و ارتفاع الكفاءة الإنتاجية لها فكلما كانت الدولة تتمتع بالتفوق نسبي وكفاءة عالية لبعض الصناعات فإن هذا من شأنه أن يدعم اتجاه هذه الدول إلى التخصص ويؤدي هذا إلى توسعها في هذه الصناعة وزيادة صادراتها منها.
2. تنوع الطلب فكلما كان الطلب المستهلكين أكثر تنوعا أدى إلى زيادة التجارة الخارجية للدولة.
3. درجة اشتداد طلب الدول الأجنبية على منتجات الدولة فازدياد طلب الدول الخارجية على منتجات الدولة يؤثر على حجم التجارة الخارجية.
4. تكاليف النقل وسهولة المواصلات فالدولة التي تحظى بمواصلات جيدة ورخيصة التكاليف بينها وبين بقاع العالم الأخرى يزداد حجم تجارتها بالنسبة للدول الأخرى التي تقل عنها في هذه الناحية.
5. عدم وجود عوائق اصطناعية بين الدول فالرسوم الجمركية ونظام الحصص وما إلى ذلك من الأنظمة التي تتبعها الدول المختلفة للحد من الواردات تعرقل التجارة الخارجية وتقلل من كميتها.

[1]– احمد حشيش عادل: **العلاقة الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية، 1993، بيروت، ص 11

المبحث الثاني: مفاهيم حول نظرية التمويل:

المطلب الأول: مفهوم التمويل وأهميته

1. تعريف التمويل

تطور مفهوم التمويل وظهر كعلم منفصل عن الاقتصاد في بداية القرن العشرين ففي الأربعينات زاد اهتمام المؤسسات بكيفية استخدام الأموال استخداما أمثل وذلك عن طريق استعمال التحليل المالي وأساليب التخطيط المالي والرقابة ودراسة التدفقات وفي الخمسينات زاد الاهتمام بقرارات الاستثمار طويل الأجل وتوفير الأموال اللازمة للتوسع، وفي الستينات شهدت اهتماما كبيرا بدراسة تكلفة رأس المال نتيجة الأعمال الرائدة في قطب التجارة، فهذه التغيرات الهائلة أدت إلى الاهتمام الكبير بالتمويل.

للتمويل معنيين معنى حقيقي والآخر نقدي، والمعنى الحقيقي يقصد به:

-توفير الموارد الحقيقية وتخصيصها لأغراض التنمية أيضا السلع والمواد والخدمات اللازمة لبناء هذه الموارد واستخدامها في مجال إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية.

- يعرف التمويل على أنه "توفير النقود في الوقت الذي تمس الحاجة إليه وتوفير الوسائل التي تمكن الأفراد من الاستهلاك أكثر مما ينتجون في فترات معينة من الوقت"[1]

- التمويل هو" توفير الأموال اللازمة حسب الحاجة بقدر المطلوب واستغلالها الأمثل لتغطية المشروع".[2]

- كما عرف على أنه "إمداد المؤسسات بالمال اللازم لإنشائها أو توسعها أو تفريقها وهو من أعقد المشكلات التي تواجهها التنمية الصناعية في كل البلاد بوجه عام، إذ لقيام لأي عمل يعود بربح أو استثمار يقل فائدة، بغير وجود رأس المال، ويقدر حجم التمويل

---

[1]- عمر حسين: **الموسوعة الاقتصادية**، دار الفكر العربي، القاهرة، ط4، 1999، ص ص 145 - 147.

[2]- طاهر حيدر: **مبادئ الاستثمار**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، بيروت، 1997، ص 105.

وتسيير مصادره وحسن استثماره، يكون العائد أو الربح الذي هو هدف كل نشاط اقتصادي".[1]

2. أهمية التمويل:

لكل بلد في العالم سياسة اقتصادية و تنموية يتبعها أو يعمل على تحقيقها من أجل تحقيق الرفاهية لأفراده، و تتطلب هذه السياسة التنموية وضع الخطوط العريضة لها و المتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية و ذلك حسب احتياجات و قدرات البلاد التمويلية .

و مهما تنوعت المشروعات فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو و تواصل حياتها، حيث يعتبر التمويل بمثابة الدم الجاري للمشروع، ومن هنا نستطيع القول أن التمويل له دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية و ذلك عن طريق:

1 – توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع التي يترتب عليها:

- توفير مناصب شغل جديدة تؤدي على القضاء على البطالة.
- تحقيق التنمية الإقتصادية البلاد .
- تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة .

2 – تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم (توفير السكن، العمل ...)[2]

[1]– محمد توفيق ماضي: **تمويل المشروعات،** دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص 60.

[2]– نورة عيادي، آسيا هنديس: التمويل البنكي للمؤسسات الاقتصادية.BNA مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة تقني سامي في المحاسبة دفعة 2003، 2004 ص 14-16.

المطلب الثاني: مصادر التمويل:

يقصد بمصادر التمويل تشكيلة المصادر التي حصلت منها المنشأة على أموال بهدف استثمارها أو عملياتها الاستغلالية، ومن هنا فهي تتضمن كافة العناصر التي يتكون منها جانب الخصوم بميزانية المنشأة سواء أكانت هذه العناصر طويلة الأجل أو متوسطة الأجل أو قصيرة الأجل.

الفرع الأول: مصادر تمويل قصيرة الأجل.

يقصد به التمويل الذي يحصل عليه المستثمر أو المؤسسة من الغير ومدة سداده لتتعدى السنة، وهذا النوع من التمويل يعتمد على طبيعة النشاط الذي يمارسه المشروع. وتنقسم مصادر التمويل القصيرة الأجل إلى نوعين أساسيين: الائتمان التجاري والائتمان المصرفي.

أولا: الائتمان التجاري: الائتمان التجاري هو ائتمان قصير الأجل، ويقصد به ذلك القرض الممنوح للمؤسسة المعنية نتيجة شراء مواد أولية أو بضاعة دون أن تترتب عليها دفع قيمة هذه المشتريات نقدا، إنما تؤخذ صفة المشتريات الآجلة حيث يسمح للمؤسسة بدفع قيمة مشترياتها الآجلة خلال فترة ز منية قصيرة لتتعدى السنة الواحدة، كما يتخذ الائتمان التجاري في شكل الحساب الجاري في شكل كمبيالة أو السند الأدنى، مما يمكن المشتري من الحصول على ما يحتاجه من البضائع بصفة عاجلة مقابل وعد بالسداد وتبرز أهميته في كونه مصدر تمويل تلقائي أي هذا الائتمان ينشأ من العمليات التجارية العادية للمؤسسة.[1]إن الائتمان التجاري ينفرد بأهمية كمصدر للتمويل قصير الأجل في غالبية المؤسسات وخاصة تلك التي لا يستطيع استخدام مصادر التمويل الأخرى بيسر، وبداية الكلفة التي يمكن ضمانها من الائتمان التجاري، ولهذا يتمتع الائتمان التجاري بانخفاض تكلفته وربما انعدامها جعله من أكثر أنواع مصادر التمويل قبولا في التمويل القصير الأجل.

[1] – حمزة محمود الزبيري: **أساسيات الإدارة المالية**، دار الأوائل للطباعة والنشر، 2001، ص338

ثانيا: الائتمان المصرفي[1]: يقصد به بأن يقرض البنك مؤقتا قدر معين من المال للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين بشرط أن يعيدوه إليه في الميعاد وبزيادة معينة تمثل سعر الفائدة، وبتالي فهو قرض قصير الأجل يتميز بانخفاض تكلفته عن الائتمان التجاري في الحالات التي لا يستطيع معها المشروع الاستفادة من الخصم من المصادر الهامة لتمويل الأصول الدائمة للمشروعات خاصة إذا كانت تعاني من صعوبات تحويلية، يعتبر هذا التمويل أكثر مرونة إلا أنه يتم في شكل سيولة (نقدا).

الفرع الثاني: مصادر التمويل متوسطة الأجل

القروض متوسطة الأجل هي نوع من التمويل المتوسط المدى ما بين سنة إلى سبعة سنوات، ويعتبر من المصادر الرئيسية لتمويل الاستثمار في الأصول الثابتة وفي الجزء الدائم من الأصول المتداولة وتنقسم مصادر التمويل متوسط الأجل إلى نوعين أساسين وهما: القروض المباشرة والقروض بالاستئجار.

يتمنح مثل هذه القروض من قبل البنوك وشركات التأمين وعادة يتم سداد هذه القروض منظمة على مدار عدد من السنوات ويطلق على أوساط السداد في هذه الحالة باسم مدفوعات الإحلال، وعادة ما يكون المقرض مكفول بضمان ويتم سداده على دفعات من أجل حماية كل من المقرض والمقترض من خطر الانقطاع المفاجئ للمدين على التسديد.

ثانيا: التمويل بالاستئجار: [2]بإمكان الشركات أن تحصل على الخدمات الاقتصادية التي يقدمها أجل ثابت من دون أن يشتري هذا الأصل ويكون ذلك عن طريق استئجار هذا الأصل لفترة زمنية محددة مقابل دفعات إيجار ثابتة ودفع دوريا ويمكن استئجار الأراضي والعقارات وغيرها ومن أهم مزايا الاستئجار هو رفع عبئ(خطر)التقدم التكنولوجي من على

[1] – محمد صالح الحناوي: **أساسيات الإدارة المالي**ة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص297

[2] – محمد صالح الحناوي: **الإدارة المالية والتمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص ص 298 – 300.

كاهل الشركة المستخدمة وتحميله للمؤسسة المالكة لها والاستئجار يقسم إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي:

1. البيع بالاستئجار: وفي هذا النوع تقوم في نفس الوقت باستئجار الأصل المباع لمدة محددة وبشروط خاصة.

2ـ استئجار الخدمة: يتضمن استئجار الخدمة أو ما يطلق عليه أحيانا الاستئجار التشغيلي كل الخدمات التمويلية والصناعية، ويتطلب هذا النوع من الاستئجار أن تقوم الشركة مالكة هذه الأصول بصيانتها على أن يتضمن قسط الاستئجار تكلفة هذه العمليات.

3ـ الاستئجار المالي: يتميز بأنه لا يتضمن خدمات صيانة، ولا يمكن إلغائه، ولابد من سداد قيمة الأصل الكامل وتفسير ذلك عن طريق القيام بالتفاوض مع المنتج أو الموزع على السعر، التسليم... بالنسبة للمؤسسة، والقيام بالاتفاق على شراء البضاعة مع المنتج أو الموزع على أساس أنها ستقوم باستئجار الأصل بمجرد شرائه البنك.

الفرع الثالث: مصادر التمويل طويل الأجل.

نقصد بمصادر التمويل طويل الأجل الأموال التي توضع تحت تصرف المستثمر أو المؤسسة لفترة تفوق سبعة سنوات، وتأتي هذه المصادر من المصادر الخارجية على شكل أسهم أو قروض وتمنحه غالبا مؤسسات متخصصة لقاء ضمانات، ويمكن تقسيم مصادر التمويل طويلة الأجل إلى أموال الملكية والأموال المقترضة.

أولا ـ أموال الملكية: تنقسم إلى أسهم عادية وأسهم ممتازة والأرباح المحتجزة.

1 ـ الأسهم العادية: [1] هي مستندات ملكية ذات قيمة، وتعتبر أحد مصادر التمويل طويلة الأجل في المشروع ويلجأ إليها المدير المالي عندما تفتضيه ضرورة توفير مصدر طويل الأجل لتمويل المشاريع الاستثمارية طويلة الأمد أو ضرورة توفير التطوير في المشروع، هذا ويتمتع حامل الأسهم العادية(المستثمر) ببعض الحقوق ومن أهمها الحق في

[1]– محمد سويلم: **الإدارة المالية في ظل الكوكبية**، دار الهاني، مصر، 1997، ص 407.

التصويت في الجمعية العامة، والحق في نقل ملكية الأسهم بالبيع أو بأي طريقة أخرى، والحق في الحصول على أرباح إذ ما قررت الإدارة توزيعها، كما يتمتع كذلك بميزة هامة وهي أن مسؤولية محدودة بحصته في رأس المال.

2 ـ الأسهم الممتازة: [1] فهي تشبه السندات من حيث ثابت العائد كذلك الحال عند التضحية، فهي تشبه الأسهم في تواجدها دائمة، والأسهم الممتازة تتميز بما يلي:

- لحامل الأسهم الممتازة الأولوية عند توزيع الأرباح.
- غالبا ما تكون لحامل الأسهم الممتازة الحق في الدائم في التصويت لمدة معينة يؤدي لعدم تمكن حملة الأسهم العادية للحصول على أرباح بالمرة كنوع من العقوبات، كما نشير إلى تنوع السهم الممتاز، حيث نجد نوعا يسمى بالأسهم الممتازة المجمعة للأرباح، ويكون لحملة هذا النوع من الأسهم حق ترحيل أرباح هذا العام في حالة تقرير عدم توزيعها إلى العام القادم.

3 – الأرباح المحتجزة: هي عبارة عن جزء من حقوق الملكية التي يحصل عليها الشركة من ممارسة عملياتها المربحة فهو المتبقي من الأرباح بعد تجنب الاحتياجات المختلفة والتوزيعات المقررة. [2]كما أن الأرباح التي تحصل عليها بعد تحقيقها لنجاح متوقع يمكن الاحتفاظ بها في الشركة لغرض إعادة استثمارها أو توزيعها على المساهمين أصحاب الشركة كما يمكن الاحتفاظ بجزء منها داخل الشركة وتوزيع الباقي على المساهمين.[3]

ثانيا: الأموال المقترضة: تتكون الأموال المقترضة من السندات والقروض طويلة الأجل وهي شكل من أشكال القروض.

---

[1]– عبد الغفار حنفي: **الاستثمار في الأوراق المالية**، دار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 39

[2] – سمير محمد عبد العزيز: **اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي**'بدون دار نشر 'الإسكندرية'ص ص 133 – 134.

[3]– إلياس بن ساسي ويوسف قرشي: **التسيير المالي**'دار وائل للنشر والتوزيع'الاردن 2006 kص137.

1ـ السندات: السند هو دين مقسم إلى أجزاء متساوية القيمة في ذمة المؤسسة المصدر ة له، يصدر في شكل صك يثبت حقوق حاملها في استيفاء ماله والاستفادة من الفوائد المالية المتفق عليها بغض النظر عن النتائج المحققة.

2 ـ القروض طويلة الأجل: هي قروض تحصل عليها المؤسسة من قبل المؤسسات المالية كالبنوك [1]وشركات التأمين وقد يصل تاريخ استحقاقها إلى ثلاثين عاما، ومن أهم الخصائص المميزة للقرض أنه يتم الاتفاق على شروطه، معدل الفائدة، تاريخ الاستحقاق.....بالتفاوض مع المقرض والمقترض وعلى الرغم من أن تكلفة هذا النوع التمويل تتمثل في نسبة محدودة من قيمة القرض (معدل الفائدة) إلا أن المقرض قد يصر على عدم ثبات هذه النسبة خاصة إذا كانت معدلات الفائدة في السوق متجهة نحو الارتفاع.

[1]– منير إبراهيم الهندي: **الإدارة المالية**، المكتب العربي الحديث، ط4، 1999، ص 549.

المبحث الثالث: تقنيات تمويل التجارة الدولية

المطلب الأول: الاعتماد المستندي

1. تعريف الاعتماد المستندي

الاعتماد المستندي تعهد كتابي صادر من البنك بناءا على طلب المستورد لصالح المصدر يتعهد فيه البن بدفع مبلغ الكمبيالات المسحوبة عليها عند تقديمها مستوفاة الشروط الواردة في الاعتماد.[1]ويمكن التمييز بين تعريفين أساسين للمفهوم الواحد، وذلك من الناحية الاصطلاحية ومن الناحية التقنية.[2]

فمن الناحية الاصطلاحية يقصد به ذلك الاعتماد الذي يفتحه البنك بناءا على طلب عميله أيا كانت طريقة تنفيذه، سواء كان بقبول كمبيالة أو الوفاء لصالح متعامل الأمر بفتح الاعتماد، وهو مضمون بحيازة المستندات الممثلة للبضاعة في الطريق أو معدة للإرسال، وبعبارة أخرى فهو اعتماد ناشئ عن وساطة بنكية(بنكين) لمتعاملين اثنين، الأول بنك المراسل الذي يتعهد بالدفع، والثاني بنك المصدر الذي يحصل قيمة الصفقة التجارية وذلك في بلدين مختلفين.

أما من الناحية التقنية فالاعتماد المستندي يعني الدفع مقابل المستندات، وهي الوسيلة الأكثر شيوعا واستعمالا في مجال التجارة الخارجية، فهو عملية قرض من نوع الالتزام بالإمضاء بناءا على طلب المستورد الذي طلب فح الاعتماد المستندي من احد البنوك في الداخل لصالح المصدر، بعد أن يكون الطرفان قد اتفقا على شروط العقد للمصدر مقابل حيازة الوثائق المتعلقة بالسلع محل العقد.[3]

---

[1] – شاكر القز ويني: **محاضرات في الاقتصاد البنوك**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998، ص 103.

[2] – أبو عتروس عبد الحق: **الوجيز في البنوك التجارية**، جامعة منتوري، قسنطينة، ص 86.

[3] –فراش فاطمة الزهراء: **أثر قانون المالية التكميلي لسنة 2009 على تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، دفعة 2010 ـ 2011، ص ص 50 ـ 51.

هو كتاب تعهد صادر عن البنك فاتح الاعتماد إلى البنك المراسل مبلغ الاعتماد، بناءا على طلب أحد العملاء المستوردين لصالح المستفيد(المصدر)، يتعهد فيه البنك بدفع مبلغ معين أو قبول سحوبات بقيمة محددة وخلال مدة محددة، وذلك مقابل تقديم المستندات المطابقة تماما لشروط الاعتماد وتنفيذه.

2. أطراف الاعتماد المستندي:

هناك ثلاثة أطراف تشترك في الاعتماد المستندي و هي الأطراف الأساسية ويأتي إلى جانبهم طرف رابع

.وهو البنك الذي يقدم المشورة أو التأكيد أو التعزيز وفيما يلي التعريف بكل طرف.[1]

أ – المشتري: هو الذي يطلب فتح الاعتماد، ويكون الاعتماد في شكل عقد بينه وبين البنك فاتح

الاعتماد .ويشمل جميع النقاط التي يطلبها المستورد منالمصدّر.

ب – البنك فاتح الاعتماد: هو البنك الذي يقدم إليه المشتري طلب فتح الاعتماد، حيث يقوم بدراسة الطلب .وفي حالة الموافقة عليه وموافقة المشتري على شروط البنك، يقوم بفتح الاعتماد ويرسله إما إلى المستفيد مباشرة في حالة الاعتماد البسيط، أو إلى أحد مراسليه في بلد البائع في حالة مشاركة بنك ثاني في عملية الاعتماد المستندي.

ج – المستفيد: هوالمصدّر الذي يقوم بتنفيذ شروط الاعتماد في مدة صلاحيته .وفي حالة ما إذا كان تبليغه بالاعتماد معززا من البنك المراسل في بلده، فإن كتاب التبليغ يكون بمثابة عقد جديد بينه وبين البنك المراسل، وبموجب هذا العقد يتسلم المستفيد ثمن البضاعة إذا قدم المستندات وفقا لشروط الاعتماد.

[1] –كتوش عاشور: **مداخلة بعنوان دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية**، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات النامية، جامعة بسكرة، 2006 ص، 170.

د – البنك المراسل: هو البنك الذي يقوم بإبلاغ المستفيد بنص خطاب الاعتماد الوارد إليه من البنك المصدر للاعتماد في الحالات التي يتدخل فيها أكثر من بنك في تنفيذ عملية الاعتماد المستندي كما هو الغالب.

وقد يضيف هذا البنك المراسل تعزيزه إلى الاعتماد، فيصبح ملتزما بالالتزام الذي التزم به البنك المصدر، وهنا يسمى بالبنك المعزز.

3. سير عملية الاعتماد المستندي:

خلال الشكل الموالي:

الشكل (1): مخطط سير عملية الاعتماد المستندي

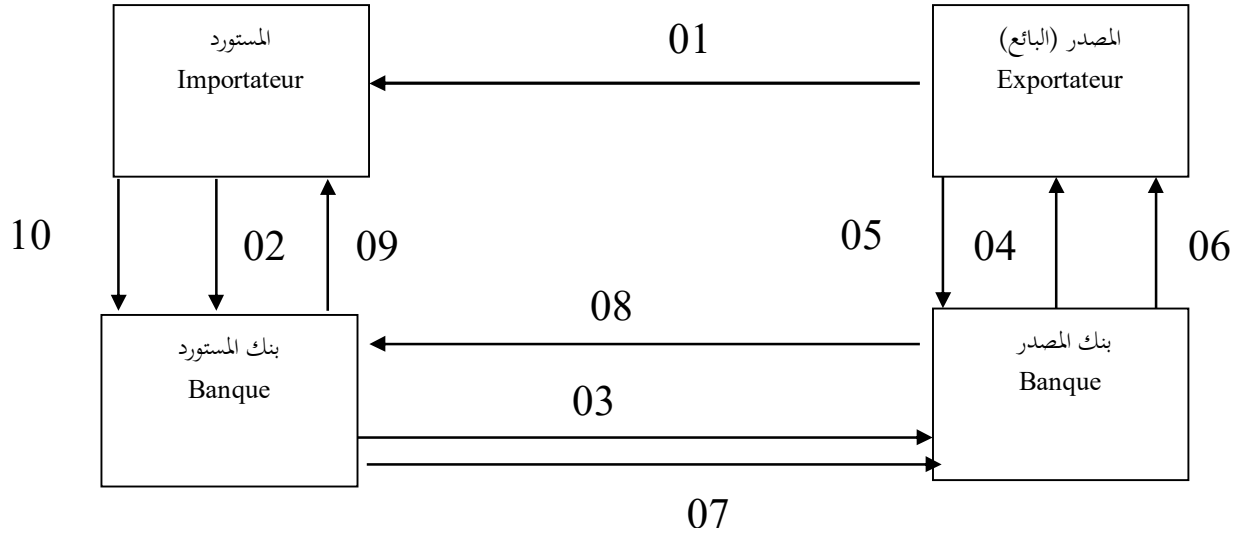

المصدر: عبد النور زبادي، التجارة الخارجية و تمويلها في ظل الإصلاحات الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، مالية وبنوك، الجزائر، جوان 2006.

1 – العقد التجاري ؛ 2 – طلب فتح الاعتماد ؛ 3 – فتح الاعتماد عند مراسله ؛ 4 – تحويل المستندات 5 – إرسال البضاعة ؛ 6 – تسليم المستندات ؛ 7 – تسليم الأموال ؛ 8 – إرسال الوثائق ؛

9 – تحويل الأموال ؛ 10 – تسليم الوثائق.

المطلب الثاني: التحصيل المستندي

1. تعريف التحصيل المستندي

التحصيل المستندي هو آلية يقوم بموجبها المصدر بإصدار كمبيالة و إعطاء كل المستندات إلى البنك الذي يمثله، حيث يقوم هذا الأخير بإجراءات تسليم المستندات إلى المستورد أو إلى البنك الذي يمثله مقابل تسليم مبلغ الصفقة أو قبول الكمبيالة.[1]

2. أطراف التحصيل المستندي

1 _العميل: هو الطرف الذي يعهد إلى بنك بعملية تحصيل؛

2 _البنك المرسل: هو البنك الذي عهد إليه العميل بالتعامل بعملية التحصيل؛

3 _البنك المحصل: هو أي بنك، غير البنك المرسل، يترتب عليه دور في عملية التحصيل؛

4 _البنك مقدم المستندات: هو البنك الذي يقوم بتقديم المستندات إلى المسحوب عليه؛

5 _المسحوب عليه: هو الطرف الذي تقدم إليه المستندات وفق تعليمات التحصيل[2].

[1] – الطاهر لطرش: **تقنيات البنوك**، مرجع سابق، ص ص 119. 120.

[2]– احمد غنيم، مرجع سابق، ص 174

3. سير عملية التحصيل المستندي:

بعد التوقيع على العقد التجاري بين المشتري و البائع و الذي يتم من خلاله الاتفاق على قيمة البضاعة، المستندات الواجب تسليمها و أجال استحقاقها (الدفع)، يدخل العقد حيز التنفيذ و ذلك بإرسال البضاعة و ما ينجم عنه من دفع مستحقات هذه الأخيرة للمورد و الذي يتم بواسطة التحصيل المستندي حسب ما اتفق عليه في العقد، تيتم هذه العملية حسب الخطوات الموضحة في المخطط التالي:

الشكل رقم (2): مخطط سير عملية التحصيل المستندي

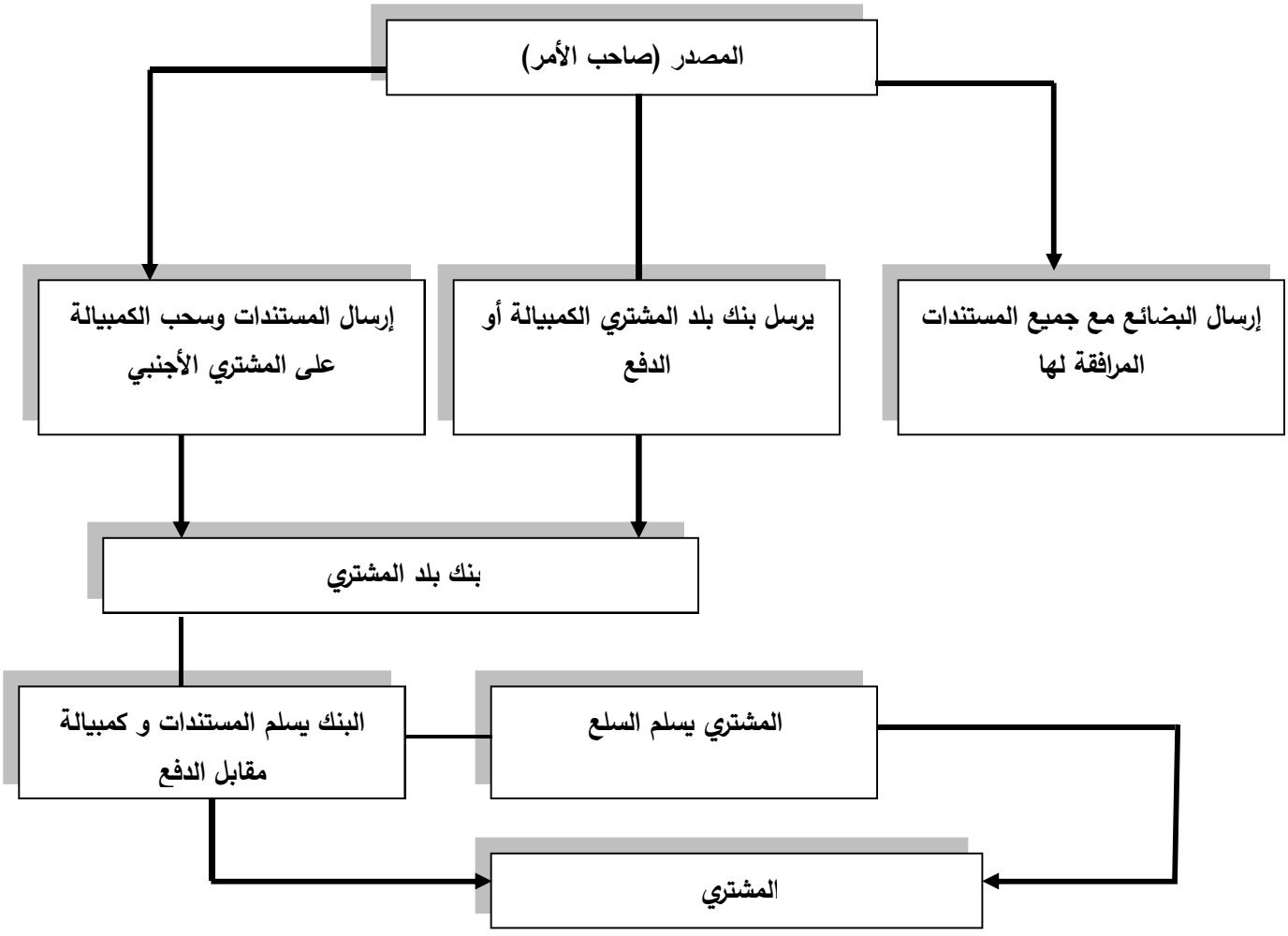

المصدر: موساوي اسية "النظام المصرفي الجزائري ومشاكل تمويل التجارة الخارجية" رسالة ماجيستير، علوم التسيير، فرع نقود مالية وبنوك، دفعة 2001 ـ 2002.

المطلب الثالث: خصم الكمبيالة

تمثل الكمبيالة أمرا من الساحب إلى المسحوب عليه في تاريخ وقيمة محددة لشخص المستفيد، وقد يكون هذا التاريخ بعد موعد استلام البضاعة ويستطيع البائع في حالة احتياجه للسيولة قبل موعد صرف الكمبيالة من خصمها لدى أحد بيوت الخصم أو البنك الذي يتعامل معه مقابل نسبة فائدة حتى موعد سداد أو استحقاق الكمبيالة(Ajino ، ولها ثلاث أقسام:

أ. الكمبيالة المستحقة في موعد محدد ويشترط في هذا النوع سداد القيمة المستحقة في فترة معينة بعد تاريخ ثابت مبين على المستند، كما تتراوح بين 30 إلى 60 أو 90 يوما، وهو يمتاز بثبات كبير في موعد الاستحقاق.

ب. الكمبيالة المستحقة بمجرد الاطلاع وتتم هذه الكمبيالات باستحقاقها للدفع فورا عند الاطلاع أن المستورد يدفع وقبولها من طرف المستورد، ولها نوع آخر يسمى الكمبيالة المستحقة بعد الاطلاع، وهذا يعني قيمتها بعد فترة تتراوح بين 30- 60- 90 يوما من تاريخ الاطلاع عليها.

ت. الكمبيالة المستحقة عند وصول البضاعة وهي مرتبطة بموعد وصول البضاعة، وبما أنه من الصعب تحديد وصول البضاعة فإنه لا يمكن وضع تاريخ محدد لاستحقاقها، كما أن بعض الدول تعتبرها غير قانونية.

خلاصة الفصل

تعتبر التجارة الخارجية بمثابة المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية لارتباطها و تفاعلها مع مختلف القطاعات الأخرى المكونة للهيكل الاقتصادي للدول. و رغم ذلك هي لا تخلو من المخاطر مما يستوجب تدخل البنوك كوسيط و ممول لعملية ترقية التجارة الخارجية، و من أهم هذه البنوك نجد البنوك التجارية التي تطبق مختلف تقنيات التمويل سواء التقنيات القصير أو الطويلة . فهذه البنوك التجارية تساهم في تطوير التجارة الخارجية، حيث تساهم في زيادة الأنشطة الاقتصادية وبالتالي الوصول إلى اقتصاد مزدهر.

الفصل الثاني:
دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة الوادي 094

تمهيد

يعتبر البنك الخارجي الجزائري من بين البنوك التجارية، وينصب نشاطه في تسهيل العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع باقي دول العالم، ويختص بضمان وتنفيذ العمليات الاقتصادية الخاصة بالتجارة الخارجية وله عدة فروع في الوطن، منها وكالة الوادي والتي خصصنا دراستنا فيها.

المبحث الأول: تقديم البنك الخارجي الجزائري

بدأت الجزائر في تأميم البنوك الأجنبية سنة 1967 والتي حلت محلها البنوك التجارية تملكها الدولة، ومن بين هذه البنوك التي ظهرت بعد التأميم البنك الخارجي الجزائري[1].

المطلب الأول: نشأة البنك الخارجي الجزائري

لقد عرفت نشأت البنك الخارجي الجزائري عدة مراحل حتى وصل إلى ما هو عليه اليوم حيث:

تم تأسيس البنك الخارجي الجزائري بموجب أمر رقم 67-2004 المؤرخ في 26 جمادي الثانية من عام 1387 الموافق لـ 01 أكتوبر ،1967 وبهذا فهو ثالث وآخر بنك تجاري يتم تأسيسه تبعا لقرارات تأميم القطاع البنكي وقد تم إنشاؤه على أنقاض خمسة بنوك تجارية وهي[2]:

- بنك باركليز في 30 أفريل 1960
- القرض الليوني في 01 أكتوبر 1967
- الشركة العامة في 31 ديسمبر 1967
- قرض الشمال في 31 ماي 1968

[1] سليمة حوية وآخرون، لقيهم الكفاءة الإنتاجية للمصرف التجاري، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة حمة الخضر الوادي، 2013- 2014، ص 71

[2] وثائق مقدمة من بنك الجزائر الخارجي

– البنك الصناعي للجزائر والبحر المتوسط في 31/05/1968

الأمر الذي أخر هيكلة البنك الخارجي الجزائري إلى غاية 01 جوان 1968 برأس مال قدره 20.000.000.00 دينار جزائري ويمارس البنك الخارجي الجزائري كل مهام البنوك التجارية، وعلى هذا الأساس يمكنه جمع الودائع فهو بنك ودائع تابع للدولة والذي توسعت مهامه عام 1970 ميلادي، إضافة لجمع الودائع الجارية يقوم من جانب الإقراض بتمويل التجارة الخارجية فهو يقوم بمنح القروض للاستيراد، كما يقوم بتامين المصدرين الجزائريين وتقديم الدعم المالي لهم أيضا المشاركة في بنوك أجنبية وعقد تعاملات معها، كما تقوم بتوفير المعلومات للموردين والمصدرين الجزائريين حول إمكانية البيع والشراء.

كما تمتد النشاطات الإقراضية للبنك الخارجي الجزائري الى قطاعات أخرى ففي هذا البنك ترتكز العمليات المالية للشركات الكبرى مثل سوناطراك وشركات الصناعة الكيمياوية والبتروكيماوية وقطاعات اقتصادية أخرى على عكس ما هو منصوص عليه فيما يتعلق بتخصيص النظام البنكي وبعد 21 سنة من الوجود أصبح البنك الخارجي الجزائري أول مؤسسة تستقل بأموالها وذلك بمرسوم 89/01 المؤرخ في 12/01/1989م تحول البنك الخارجي الجزائري إلى مؤسسة بالأسهم باحتفاظه كليا بمبادئه وأهدافه المسطرة بموجب قانون 01/10/1967م، رأس مال البنك الخارجي الجزائري مقسمة إلى أربعة أقسام تظهر على النحو التالي[1]:

– أموال المشاركة الالكترونية، والاتصالات السلكية واللاسلكية 35 بالمئة

– الأموال المشاركة للخدمات 20 بالمئة

– الأموال المشاركة للصيدلة الكيمياء والبتر وكيمياء 10 بالمئة.

ويبلغ رأس مال بنك الجزائر الخارجي حوالي 24.5 مليار دينار جزائري والذي تم رفعه سنة 2011 إلى 76 مليار دينار جزائري أي بزيادة قدرها 51.5 دينار جزائري، وأكد مسؤول

[1] وثائق مقدمة من بنك الجزائر الخارجي

بنك الجزائر الخارجي أن هذه الزيادة تأتي اثرى تحويل جزء من الفوائد المحققة من طرف البنك إلى رؤوس أموال خاصة نتيجة مختلف النتائج المعتبرة التي تحصل عليها هذا البنك، وتم رفعه في سنة 2014 الى 100 مليار دينار ليصل في 01/08/2016 الى 150 مليار دينار، ومقره الاجتماعي بشارع 11 العقيد عميروش بالجزائر العاصمة.

ويضم البنك حاليا (08) مديريات جهوية و (100) وكالة محلية.

وصنف البنك الجزائر الخارجي كثالث أكبر بنك في شمال إفريقيا والثامن على مستوى القارة الإفريقية حسب الأسبوعية الدولية "جون أفريك" وعلى مستوى شمال إفريقيا يأتي البنك الخارجي بعد "ناشيونال أوف اجيبت" و "التجاري وفاء بنك" للمغرب حسب تصنيف الـ 200 بنك إفريقي الأوائل تقوم به كل سنة هذه الأسبوعية المستقلة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري

يتكون الهيكل التنظيمي للبنك الجزائر الخارجي من . عدة مديريات عبر الوطن والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (03) الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري

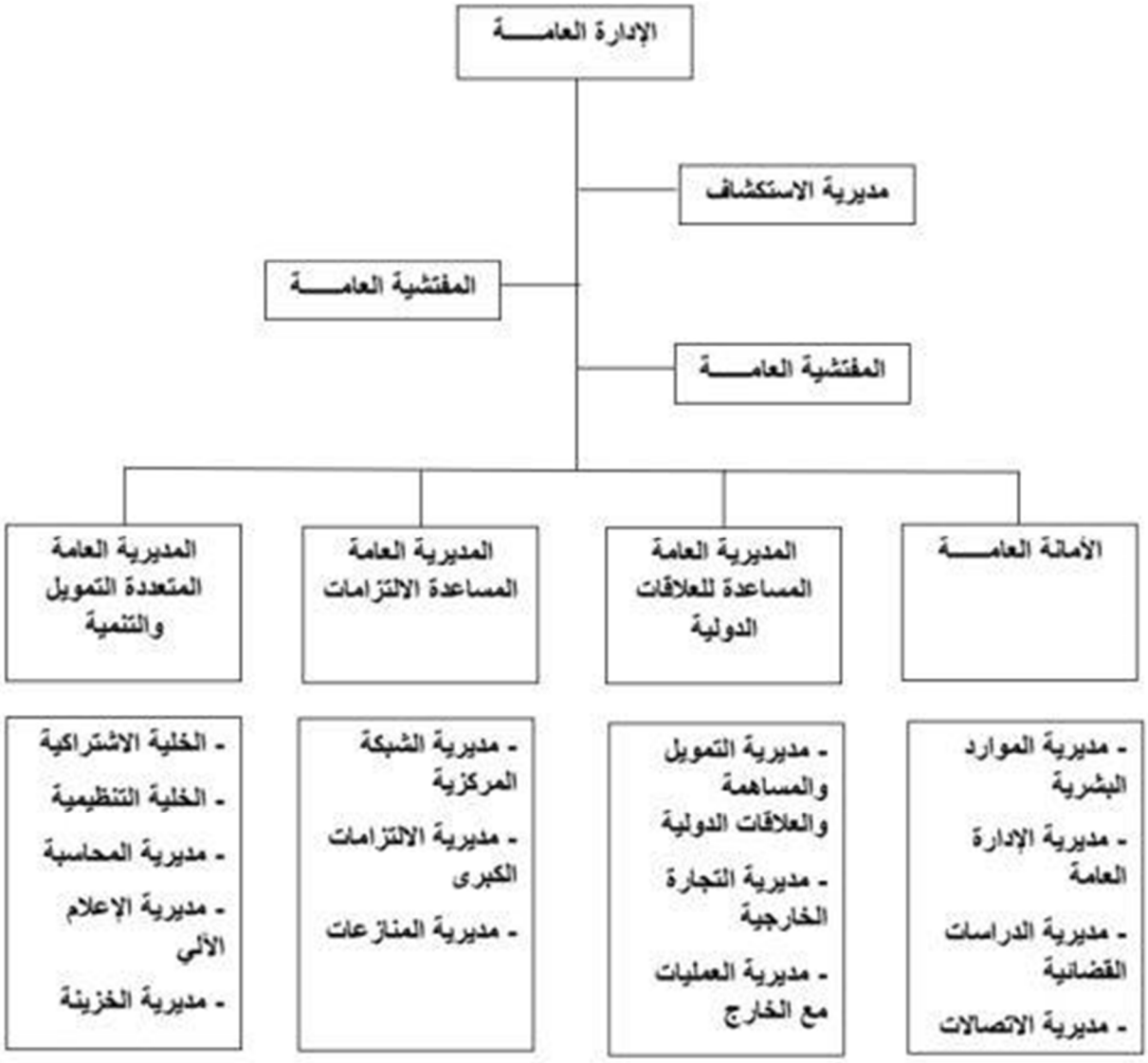

المصدر: البنك الخارجي الجزائري وكالة الوادي

المطلب الثالث: مهام وأهداف البنك الخارجي الجزائري

أ- المهام الرئيسية التي يقوم بها بنك الجزائر الخارجي:

من المهام التي يعمل البنك الخارجي على تحقيقها العمل على تامين التمويل للمستثمرين بما فيهم رجال العمال وتكمن فيما يلي[1] :

-تمويل كل عمليات التجارة الخارجية والمساهمة في ترقية الصادرات في إطار القانون وقواعد البنوك.

- فحص كل أنواع القروض الممنوحة سلفيات كانت أو تسبيقات بدون ضمانات أو مع ضمانات.

- تسيير العلاقات التجارية بصفة ديناميكية مع الزبائن.

-تقديم خدمات مركزية للمؤسسات تشمل إعطائها المعلومات الخاصة بالهيئات الأجنبية المتعاملة معها.

- القيام بجميع العمليات البنكية والمحاسبة الخارجية.

- المحاسبة والمعالجة الإدارية للعمليات مع الزبائن سواء بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية.

- السهر على إعداد وتحليل وكذا تسيير الملفات المتعلقة بالقروض والت تمنح للخواص والمؤسسات والصناعة المتوسطة والكبيرة.

-زيارة وتعجيل احتياجات تمويل المؤسسات والأفراد الذين لهم علاقة مع البنك الخارجي الجزائري.

ب- أهداف البنك الخارجي الجزائري

تتمحور أهداف البنك الخارجي الجزائري في النقاط الرئيسية التالية:

[1] وثائق مقدمة من بنك الجزائر الخارجي

-إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال تمويل المؤسسات الاقتصادية في المجال الاستثماري و التجاري.

- التكوين الجيد للمستخدمين لضمان التسيير الحسن للأعمال.

-توفير مناصب شغل من خلال تقديم قروض للشباب وبالتالي المساهمة في القضاء على البطالة.

- تجديد الممتلكات والوسائل ومواكبة التطورات الخارجية.

-توسيع مجالات القروض في جميع القطاعات.

-تطوير نو عية وجودت الخدمات المقدمة والتحسين من الأداء.

المبحث الثاني: تقديم البنك الخارجي الجزائري وكالة الوادي

ونتعرض فيه إلى لمحة تاريخية عن البنك الخارجي الجزائري بالوادي وكذا هيكلها التنظيمي، كما سنرى المهام الرئيسية التي تقوم بها المصالح.

المطلب الأول: تعريف البنك الخارجي الجزائري وكالة الوادي (لمحة تاريخية)

من منطلق السياسة الاستراتيجية الاقتصادية التي اتبعتها الدولة الجزائرية منذ الاستقلال والتي مرت بعدة مراحل وبعدت أزمات، وهذه السياسة الخاصة بالتوزيع المحلي لمختلف الهياكل الاقتصادية ذات التنمية الشاملة، والتي كانت مرتكزة على محال المؤسسات الخاصة والقواعد الهيكلية عموما وعلى إثر التقسيم الإداري الجديد استفادت ولاية الوادي من عدة وكالات بنكية ذات الأرصدة التجارية، ولقد أنشئت البنك الخارجي الجزائري في 27 سبتمبر 1987 بالوادي، حي تقع في حي 400 مسكن بعاصمة الولاية ويشتغل بها حاليا 21 عاملا، وتحمل رقم 094 وتمول العديد من المشاريع التي من شانها النهوض بالتنمية المحلية بالولاية[1] .

[1] وثائق مقدمة من بنك الجزائر الخارجي

وتشمل الوكالة عدة مصالح والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (04) الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري وكالة الوادي 094

المصدر: معطيات منه البنك الخارجي الجزائري وكالة الوادي 094

المطلب الثاني: مصالح الوكالة والعمليات التي تتم على مستوى وكالة الوادي 094:

1- مصلحة الصندوق

تقوم بإيداع وسحب الأموال ومراقبة تحويلها من البنك إلى خارج البنك.

2- مصلحة الزبائن والقروض

حاليا تتكون من ثلاثة موظفين مكلفين بالدراسات، يقومون باستقبال الزبائن سواء طبيعيين أو معنويين، حيث يقومون بفتح الحسابات الجارية بالعملة الوطنية والعملة الصعبة كما يعملون على دراسة ملفات القروض بمختلف أنواعها القروض الاستثمارية القروض العقارية، القروض الاستهلاكية ..... الخ).

ويقومون أيضا بتسليم بطاقات الدفع الالكتروني، وكذلك الأسهم والسندات.

3- مصلحة التجارة الخارجية:

تقوم بجميع العمليات التي لها علاقة بالخارج دراسة وفتح التوطين البنكي للسلع والخدمات عن طريق الاستيراد والتصدير كما تعمل على فتح الاعتماد المستندي وكذلك التحصيل المستندي والتحويلات الحر.

4- مصلحة الإدارة والوسائل العامة والميزانية

تعمل هذه المصلحة على تسيير الموارد البشرية (الموظفين)، وتسيير الميزانية والوسائل العامة من خدمات وصيانة وتصليح.....

5- مصلحة المنازعات ولالتزامات:

تعمل هذه المصلحة على متابعة ملفات القروض والسلفيات المصرفية، وحجز وتحصيل المبالغ المالية من طرف الهيئات الولائية مثل الضرائب الضمان الاجتماعي الجمارك، والبنوك الاخرى[1].

[1] وثائق مقدمة من بنك الجزائر الخارجي

المطلب الثالث: الضمانات البنكية الدولية التي يقدمها البنك الخارجي الجزائري وكالة الوادي

تقدم البنك الخارجي الجزائري وكالة الوادي مجموعة من الضمانات البنكية الدولية تتمثل أهمها في[1] :

- ضمان المناقصة (Garantie de Soumission)
- ضمان استرجاع التسبيق (Garantie de restitution d'escompte)
- ضمان حسن التنفيذ (La garantie de bonne exécution)
- ضمان اقتطاع الضمان (La garantie de retenu de garantie)
- ضمان الدفع (La garantie de paiement)
- ضمان القبول المؤقت (La garantie admissions temporaire)

[1] وثائق مقدمة من بنك الجزائر الخارجي

المبحث الثالث: دراسة حالة لتسوية عملية استيراد عن طريق الاعتماد المستندي

لقد شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة أوضاعا اقتصادية وأمنية متهورة، مما أثر سلبا على علاقاتها الخارجية، وهذا ما أدى بالموردين الأجنبيين يفرضون أن تكون طريقة الدفع بالاعتماد المستندي غير قابل للإلغاء و المؤكد، وهذا الأخير ما أخبر بالحكومة الجزائرية على تقديم أكبر الضمانات لإجراء عمليات الاستيراد و التصدير.

فبعد تطرقنا إلى كل أشكال الاعتماد المستندي و أنواعه المختلفة ستعمل في الجانب التطبيقي على تقديم دراسة حالة أجريت بالبنك الخارجي الجزائري بوكالة البويرة وذلك من أجل معرفة سير عملية الاعتماد المستندي، ونظرا لتزايد حجم وإرادة الجزائر عن صادراتها خارج المحروقات سنركز مجهودنا و دراستنا وطاقتنا على الجانب الاسترادي بحيث جاء موضوع الحالة الذي قمنا بدراسته في هذا البنك حول عملية استراد بين شركة جزائرية خاصة وهي مؤسسة تنفيذ وصيانة المصاعد R.MASC و التي يقع مقرها في حي 1100 عمارة k مدخل 03 رقم RCD06 البويرة مع المورد الأجنبي SICOR S.P.A والتي يقع مقرها بإيطاليا تحت عنوان:

VIALE CAPROK.32

38068 ROVERETO(TN) ITALY

وانطلاقا من هنا تبدأ عملية التفاوض بين المتعاملين لوضع موضع التنفيذ لعقد تجاري الذي يحدد الشروط العامة والخاصة التي بدورها تحدد التزامات وحقوق كل طر ف.

ومن الخطوة المتبعة في سير عملية الاعتماد المستندي ما يلي: تقدم عميل مؤسسة تنفيذ وصيانة المصاعد إلى البنك الخارجي الجزائري وكالة البويرة وبالضبط إلى مصلحة العمليات مع الخارج لطلب فتح الاعتماد المستندي لصالح المورد SICOR S.P.A ، وهو مصحوب بالفاتورة الشكلية (facture proformat) مع وجود حساب خاص به في البنك.

وقبل التعرض إلى مختلف الإجراءات التي يسير عليها الاعتماد المستندي، يجب على المستورد الجزائري القيام بطلب إلى البنك بفتح ملف الاعتماد.

لكن قبل كل شيء لابد أن تمر هذه العملية بالتوطين أولا.

المطلب الأول: التوطين البنكيla domiciliation bancaire

هو أول عملية يقوم بها البنك في كل المعاملات التجارية الخاصة بالاستيراد وهي إجبارية للحصول على شهادة التوطين ويقصد به تحديد اسم البنك الذي سوف يتولى السير الحسن لعملية الاستيراد رقم

حساب الزبون وقيمة البضاعة وتهدف عملية التوطين حسب التنظيم 91-22 المؤرخ في 14/08/1991 إلى تحديد التزامات البنوك الإدارات المنتجين العموميين والخواص المسجلين في السجل التجاري وأصحاب الامتيازات والتجار الموكلين من طرف مجلس النقد و القرض.

أولا: مبدأ التوطين: يتضمن توطين عملية الاستيراد حالتين هما:

1-بالنسبة للمستورد: يتم فتح التوطين البنكي للمستورد اذا كان مبلغ الصفقة أكبر من 100000 دج بالنسبة للبنك الموطن القيام بفتح ملف التوطين و تجميع الوثائق مسبقا سند الاستيراد، وثائق جمركية تجارية مالية، تضمن بأمن السلع و الخدمات قد دخلت فعلا إلى الجزائر وأن تسديدها منتظم حسب تنظيمات الصرف المعمول بها.

ثانيا: شروط عملية التوطين يجب على البنوك المعتمدة التأكد بأن الشروط الشرعية و النظامية المرتبطة باستيراد المواد والخدمات متوفرة، قبل فتح ملف التوطين حسب تنظيم التجارة الخارجية، هذا الفتح يتطلب من المستورد المكلف بالتوظيف ما يلي:

رخصة الاستيراد.

الفاتورة الشكلية والمتمثلة في العقد التجاري وهي فاتورة أولية يرسلها المورد الأجنبي إلى زبونه و تحتوي على معلومات من أهمها:

كمية ونوعية البضاعة محل العقد.

المبلغ الإجمالي و السعر الوحدوي بالعملة المتفق عليها.

اسم المصدر و المستورد وعنوانهما.

طريقة التسديد.

طريقة النقل و الاستلام.

تاريخ الاستحقاق.

طلب التوطين وهو عبارة عن طلب الاقتطاع البنكي موقع من طرف الزبون ويحتوي على المعلومات التالية:

نوعية البضاعة

قيمة البضاعة

رقم الفاتورة

اسم المورد

بنك التوطين

الرسوم الجمركية

ختم هذا الطلب مع إمضاء المستورد

ويلخص كل ما سبق في وثيقة المراقبة (FID) و الخاصة بعملية الاستيراد العادية، والتي لا تتجاوز مدة صلاحيتها مدة 03 أشهر و الهدف من هذه الوثيقة هو إعفاء البنك من كل مسؤولية : حالة إعطاء المستورد معلومات غير صحيحة أو خاطئة.

و المعلومات التي تحتويها وثيقة المراقبة هي:

رقم الشباك الموطن واسمه

اسم المستورد وعنوانه

اسم المستورد من حيث طبيعة نشاطه تاريخ العقد

البلد الأصلي للبضاعة

المبلغ بالعملة الصعبة و الدينار

طبيعة السلعة وتاريخ التسليم

وتتم هذه العملية في قسم التوظيف، وفي حالتنا تم قبول الطلب، بحيث تم ختمه وإمضاء الفاتورة الشكلية من طرف هذا القسم و يقوم بتحويله إلى قسم الاعتمادات المستندية لإتمام الإجراءات المتبقية[1] والتي سوف نتعرض لها في المطالب اللاحقة.

المطلب الثاني: فتح الاعتماد ouverture de crédit

تعود مبادرة فتح الاعتماد إلى المستورد، ويقوم بذلك حسب ما اتفق عليه مع المصدر، حيث يطلب من بنكه فتح اعتماد مستندي لصالح المصدر، ويتقدم إلى قسم الاعتمادات المستندية بالوثائق التالية:

طلب التوطين.

الفاتورة الشكلية التي تم توطينها من طرف قسم التوطين و التي تدل على قبول البنك.

طلب فتح الاعتماد و يحتوي على المعلومات التالية:

نوعية الاعتماد من حيث الالتزام من العلم بأن البنك الخارجي الجزائري يتعامل في أغلب الأحيان بالاعتماد المستندي غير القابل للإلغاء و المؤكد.

نوعية الوثائق المطلوبة وفي هذه الحالة هي:

الفاتورة التجارية النهائية

سند الشحن الكامل.

قائمة الطرود.

شهادة المنشأ.

[1] قانون رقم 91-12 المؤرخ في 4 صفر عام 1442 الموافق لـ14 غشت 1991 المتعلق بتوطين الواردات

بعد تقديم الطلب (فتح الاعتماد) يتم خصم المبلغ كاملا من حساب العميل الذي يعتبر دائنا إلى حساب البنك الذي يصبح مدينا و نستعمل الوصل رقم 16430 وتحسب المؤونة من المبلغ الإجمالي المبين في الفاتورة الشكلية وتقدر ب 10% من هذا المبلغ، ونستعمل الرزنامة رقم 16421 حيث يكون حساب العميل مدينا و حساب البنك دائنا، وتستعمل المؤونة الفرق في العملة ويحسب البنك عمولة مقابل أتعابه مع حساب قيمة TVA المقدرة ب 17% من قيمة العمولة وتوضع في الوصل رقم 16421.

ويتم التحويل من العملة الصعبة إلى العملة الوطنية وفق جدول التحويل لسعر الصرف من بنك الجزائر أسبوعيا وتحول هذه القيمة (مؤونة التغطية و المبلغ الإجمالي) إلى حساب بنكي خاص يمثل هذه العمليات.

بعد عملية تكوين ملف الاعتماد المستندي للاستيراد وذلك بتجميع كل المستندات السابقة الذكر ينتقل موظف لبنك المكلف بالاعتمادات المستندية إلى إجراء أولي وهو حساب العمولات التي يجب أن تأخذ على قيمة الفتح وذلك من حساب الزبون، ويقوم البنك بإشعار المستورد بحسب المبلغ بالدينار، وفي نفس الوقت يتو إرسال الوثائق التالية إلى المديرية العامة بالجزائر وهي كالتالي:

طلب فتح الاعتماد المستندي

الفاتورة الشكلية الموطنة

والوثيقة الإحصائية بحيث يتم إرسال نسخة منها إلى مديرية التجارة الخارجية بالجزائر العاصمة لمراقبة خروج العملة الصعبة و نسخة من البرقية البريدية و تتضمن جميع البيانات الأساسية المتفق عليها بين المصدر المستورد ويسبق كل هذه الوثائق بناء على البرقية الأصلية تقوم المديرية العامة بإبلاغ بنك المصدر في نموذج MT 700Credoc ، هذا النوع يحمل إرشادات مرقمة متفق عليها ترسل عن طريق نظام ouverture سويفت

SWIFT، حيث أن هذا النموذج يحتوي على قواعد وزارية لا يمكن تغييرها إضافة إلى قواعد تبنى على أساس المصدر، المستورد، نوع و كمية السلعة وتاريخ التسديد...الخ.

و يحتوي نموذج MT 700 على المعلومات التالية تذكر البعض منها:

- الرقم 404 : شكل الاعتماد المستندي (نهائي)

الرقم :31 Dتاريخ الصلاحية (04-05-2014)

الرقم :514 : بنك التعليمات BEA وكالة البويرة – 37

الرقم: 44 Eمكان الصعود (إيطاليا)

الرقم 45 Fمكان التوجه (الجزائر)

الرقم 454 وصف السلعة (قطع غيار المصاعد)

الرقم 20 : رقم الاعتماد المستندي 037/icd/0039/14/009

الرقم 437: إعادة الشحن

فعند وصول MT 700 بنك الإصدار بفرنسا يقدم هذا الأخير بإشعار العميل (المصدر) بأن الاعتماد قد تم فتحه بالجزائر، وعند مطابقته للشروط المتفق عليها يقوم بنك المصدر بالإشعار بنك المستورد عن طريق نموذج MT 730 وبهذا تنتهي العملية وهي عملية فتح الاعتماد[1].

المطلب الثالث: التنفيذ و التسوية النهائية

بعد أن يتم الاتفاق على شروط الاعتماد يقوم المصدر بتحضير البضاعة و يرسلها نيابة عنه وكيل العبور، الذي تتلخص مهمته في تخليص الإجراءات الجمركية وتسليم البضاعة للناقل (ربان السفينة) بحيث تبين الطريقة التي تم بها نقل البضاعة و هي طريقة FOB

[1]قانون رقم 90-02 المؤرخ في 18 صفر عام 1411 الموافق لـ8 سبتمبر 1990 والمحدد لشروط وسير حسابات العملة الصعبة للأشخاص المعنويين

و التي تدل على نقل المشتري للبضاعة من ميناء الشحن ومن أهم الوثائق التي يتحصل عليها الناقل عند استلام البضاعة ما يلي:

سند الشحن.

الفاتورة النهائية.

وثيقة التأمين.

شهادة المنشأ.

قائمة الطرود.

ويحتفظ وكيل العبور بنسخ من هذه الوثائق ويعطي نسخ أخرى من هذه الوثائق للمصدر الذي يسلمه بدوره للبنك

BNL.APZC COMMERCIO INTRZIONALE

VIA DERUTA. 19 PAL.A20132 MILIANO

ويقوم هذا الأخير بمراقبة صحة الوثائق وعند تطابقها لشروط الاعتماد يتم استعاد المستورد لإمضاء قبول تحويل البضاعة إلى المصدر في وثيقة التحصيل التلخيص و القبول (AV04) وذلك في أربع نسخ، ترسل النسخة الأولى إلى المصدر مباشرة من بنك المستورد ونسخة للمديرية العامة ونسخة تسلم عندما يتحصل البنك الخارجي الجزائري وكالة البويرة على المستندات السابقة الذكر الذي يسلمها للمستورد بعد تظهيرها، يتوجه المستورد بهذه الوثائق وبالتحديد شهادة التوطين والفاتورة النهائية إلى وكيل العبور الذي يقوم بدوره باستلام البضاعة عند وصولها و يثبت الاستلام الفعلي للبضاعة بعد القيام بإجراءات التحصيل جمركي على مستوى إدارة الجمارك (التصريح المفصل D10 ويسلمه للبنك الخارجي الجزائري، فيما بعد يتلقى البنك الخارجي الجزائري BEAوكالة البوير ة إشعار بالدفع يثبت قبض المورد المبلغ الصفقة المتفق عليها في العقد.

وفي الأخير تتم التسوية النهائية عن طريق الاعتماد المستندي الخاص بالاستيراد وكملاحظة أخيرة على مستوى الاعتماد المستندي للتصدير بطريقة عكسية للاعتماد المستندي للاستيراد.

خلاصة الفصل

خلال دراسة الحالة التي قمنا بها في البنك الجزائري الخارجي وكالة البويرة و بالتحديد بمديرية العمليات مع الخارج يتبين لنا كيفية سير الاعتماد المستندي في تسوية عمليات استيراد البضائع، نستنتج أن الاعتماد المستندي يمر بعدة مراحل هامة، أين يتوسط فيها البنك الخارجي الجزائري وكالة عميروش والبنك المركزي الجزائري وذلك بضمان السير الجيد للاعتماد المستندي وكما لاحظنا مدى أهمية هذا الأخير لدى المتعاملين معا البنك وإقبالهم على استعمال تقنية الاعتماد المستندي لتسوية صفقاتهم التجارية خاصة في مجال الاستيراد إلى جانب حرص البنك على تفادي الأخطاء التقنية والفحص الجيد للمستندات التي ترافق الاعتماد وهذا لكسب ثقة عملاء البنك و الحفاظ على زبائنها.

خاتمة

تعتبر التجارة الخارجية بمثابة المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية لارتباطها وتفاعلها مع مختلف القطاعات الأخرى المكونة للهيكل الاقتصادي للدول، حيث صارت من أهم مؤشرات قياس النمو الاقتصادي لذلك حلبت اهتمام المفكرين والباحثين فظهرت عدة مدارس سعت لوضع نظريات تقوم بتطويرها وتساعد على توسيعها من خلال تعميم . المنفعة على كل الدول التي تتعامل بها.

لقد كان لرواد المدرسة الكلاسيكية آدم سميث ودافيد ريكاردو) الفضل في إعطاء أول تفسير لقيام التجارة الخارجية بين الدول، غير أن المدرسة الحديثة التي أنت فيما بعد، طور ت هذه الأفكار فتمكنت من إعطاء مفهوم أكثر واقعية وديناميكية لأسباب قيام المبادلات الدولية.

لقد ساعدت هذه النظريات على توسيع التجارة الخارجية ونموها مما أدى إلى زيادة الحاجة لمصادر تمويلها، فكان من الضروري إدخال مجموعة وسائل وتقنيات تتماشى والتطورات التي تشهدها المعاملات الدولية من أجل تسهيل التسوية المالية للصفقات.

هذه الوسائل والتقنيات تسهل التعامل والتفاهم بين المصدرين والمستوردين، كما تساعد على حل المشاكل بتجاوز الصعوبات والعقبات من خلال تحديد حقوق وواجبات كل طرف.

لقد لعبت البنوك التجارية دورا هاما في تطوير المبادلات التجارية وتمويل التجارة الخارجية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع القدرة الشرائية وبالتالي زيادة الرفاهية الاجتماعية.

هذه البنوك تختلف باختلاف أنواعها ومهامها وحتى مجالات عملها، لكنها تتكامل فيما بينها وتتشارك مع بعضها في تشكيل الجهاز المصرفي، الذي يحتل فيه البنك المركزي المرتبة الأولى، بحيث يقوم بمراقبة عمل باقي البنوك الأخرى، تليه في المرتبة الثانية البنوك التجارية التي أنيط لها . دور تمويل الاقتصاد.

ويعتبر الاعتماد المستندي من أهم التقنيات البنكية التي تستعمل لتمويل التجارة الخارجية، لما يوفره من حماية لكل من المصدر والمستورد من خلال تدخل عدة بنوك من أجل ضمان السير الحسن للعملية.

نتائج الدراسة:

تعتبر التجارة الخارجية اهم صور العلاقات التجارية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات توجد عدة نظريات مفسرة للتجارة الدولية وتختلف حسب وجهة نظر كل اقتصادي.

تعددت الأسباب التي تدفع التدخل الحكومي في حرية التجارة الدولية وتختلف السياسة التجارية باختلاف النظم الاقتصادية.

لقد كان تطور البنوك ونشوؤها مرتبط وعلى الدوام بتطور المجتمعات اقتصاديا واجتماعيا، وقد كانت التجارة تحديدا أحد أهم الأنشطة التي ساعد نموها على تطور أعمال البنوك وتنوعها.

إن تقنيات الدفع الدولية تعمل جميعها على تغطية مخاطر الائتمان وكذلك تغطية مخاطر سعر الصرف.

يعتبر الاعتماد المستندي تقنية دفع وتمويل في التجارة الخارجية لإتمام الصفقات التجارية في أحسن الظروف، وأهم ما يميزه عن غيره من الوسائل هو وجود مستندات معينة كسند الشحن والفواتير التجارية التي تؤمن السير الحسن لعمليتي التصدير والاستيراد، بالإضافة إلى تعهد البنك بدفع قيمة الاعتماد.

إن تتبع مراحل سير عملية الاعتماد المستندي بدءا من فتح ملف الاعتماد إلى غاية دفع الوثائق وفحصها وتسويتها تكون معقدة نوعا ما وتتطلب الدقة.

الإجابة عن الفرضيات:

انطلاقا من جملة الفرضيات الموضوعة سابقا في المقدمة العامة توصلنا إلى نتائج تثبت وتدعم صحة هذه الفرضيات بحيث:

الفرضية الأولى: التجارة الخارجية تهتم بدراسة الصفقات التي تتم عبر الحدود باستعمال عدة وسائل وطرق للدفع.

قد توصلنا لإثبات ذلك من خلال تقديم عدة تعاريف للتجارة الخارجية مع إظهار أهميتها، ثم التطرق لمختلف النظريات التي وضعتها كل من المدرسة التجارية والكلاسيكية و

النيوكلاسيكية والمدرسة الحديثة إضافة إلى التعرف على طرق ووسائل الدفع المستعملة لتمويلها.

الفرضية الثانية: تعتبر البنوك طرفا فاعلا في التجارة الخارجية لأنها تقوم بتسهيل العلاقة بين المصدر والمستورد.

تتأكد صحة هذه الفرضية عند الإشارة إلى الدور الذي تلعبه البنوك في الصفقات التجارية وتسهيل المعاملات المالية ومن خلال الضمانات التي تقدمها البنوك سواء من خلال وسائل الدفع المباشر (الدفع تحت الطلب أو عن طريق التحويلات أو عن طريق الأوراق التجارية) او من خلال المستندات.

الفرضية الثالثة: الاعتماد المستندي تقنية دولية بحتة تحكمها القواعد والأعراف الدولية الموحدة، لذلك تمنح الحماية القصوى لكل من المستورد والمصدر من مخاطر التجارة الخارجية.

ان صحة هذه الفرضية تظهر في الفصل الثالث عندما درسنا كل ما يتعلق بالاعتماد المستندي وشروطه وتعريفه الى غير ذلك.

التوصيات

هناك مجموعة من التوصيات التي نتقدم بها وهي تمثل تلخيصا لهذا البحث وإضافة له من أجل الوصول إلى صورة متكاملة حول موضوع الدراسة والتي سنعرضها على الشكل التالي:

- محاولة نشر الثقافة البنكية في أوساط المتعاملين في مجال التجارة الخارجية من خلال التعريف بتقنية الاعتماد المستندي والضمانات التي تقدمها ؛
- ضرورة القيام بعملية إصلاح القطاع المالي والمصرفي وذلك بإصلاحات طويلة المدى وتطوير الإطار العملي للنشاط البنكي، ليساير ما تشهده الساحة العالمية من تغييرات خاصة في مجال استعمال الطرق الحديثة في تمويل المؤسسة الاقتصادية؛
- ضرورة توفير كل الوسائل اللازمة للمؤسسات المالية لتسهيل عمليات تمويل التجارة الخارجية بأكثر سرعة ممكنة؛
- محاولة إعطاء نظرة عامة عن واقع تمويل التجارة الخارجية في ظل تعيين البضائع موضوع التقييد عند الاستيراد.
- يجب على البنوك الجزائرية استخدام يد عاملة مؤهلة تتمتع بالخبرة أو إعادة تأهيل تلك الموجودة، خاصة فيما يتعلق بجانب مراجعة المستندات والتحقق منها لأن أي خطأ يكلف البنك أموالا لا يمكن استرجاعها.

افاق الدراسة:

في ختام هذه الدراسة تبين لنا أن هناك بعض المحاور التي تستحق المزيد من البحث والدراسة نذكر منها:

الاعتماد المستندي واستخداماته في ظل التجارة الالكترونية.

التجارة الالكترونية وتأثيرها المحتمل في تطوير العمل بتقنية الاعتماد المستندي – دراسة حالة – الجزائر–.

الفهـــــــرس

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
ملخص	
مقدمة	أ
الفصل الاول: التجارة الدولية وتقنيات تمويلها	
تمهيد	8
المبحث الأول: التجارة الخارجية	8
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها	8
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية	10
المبحث الثاني: مفاهيم حول نظرية التمويل	11
المطلب الأول: مفهوم التمويل وأهميته	11
المطلب الثاني: مصادر التمويل	13
المبحث الثالث: تقنيات تمويل التجارة الدولية	18
المطلب الأول: الاعتماد المستندي	18
المطلب الثاني: التحصيل المستندي	21
المطلب الثالث: خصم الكمبيالة	23
خلاصة الفصل الأول	24
الفصل الثاني: دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة الوادي 094	
تمهيد	**26**
المبحث الأول: تقديم البنك الخارجي الجزائري	**26**
المطلب الأول: نشأة البنك الخارجي الجزائري	26
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري	28
المطلب الثالث: مهام وأهداف البنك الخارجي الجزائري	30
المبحث الثاني: تقديم البنك الخارجي الجزائري وكالة الوادي	31
المطلب الأول: تعريف البنك الخارجي الجزائري وكالة الوادي (لمحة تاريخية)	31

المطلب الثاني: مصالح الوكالة والعمليات التي تتم على مستوى وكالة الوادي 094	33
المطلب الثالث: الضمانات البنكية الدولية التي يقدمها البنك الخارجي الجزائري وكالة الوادي	34
المبحث الثالث: دراسة حالة لتسوية عملية استيراد عن طريق الاعتماد المستندي	35
المطلب الأول: التوطين البنكي la domiciliation bancaire	36
المطلب الثاني: فتح الاعتماد ouverture de crédit	38
المطلب الثالث: التنفيذ و التسوية النهائية	40
خلاصة الفصل الثاني	43
خاتمة	44
قائمة المراجع	48

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مخطط سير عملية الاعتماد المستندي	20
02	مخطط سير عملية التحصيل المستندي	22
03	الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري	29
04	الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري وكالة الوادي 094	32

قائمة المراجع

اولا : المراجع باللغة العربية

مصادر

1. قانون رقم 91-12 المؤرخ في 4 صفر عام 1442 الموافق لـ14 غشت 1991 المتعلق بتوطين الواردات
2. قانون رقم 90-02 المؤرخ في 18 صفر عام 1411 الموافق لـ8 سبتمبر 1990 والمحدد لشروط وسير حسابات العملة الصعبة للأشخاص المعنويين

الكتب :

3. محمود يونس "مقدمة في نظرية التجارة الخارجية " الدار الجامعية، مصر، 1986.
4. حمد خالد الحريري"الإقتصاد الدولي"جامعة دمشق، سوريا، 1977.
5. احمد حشيش عادل: العلاقة الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، 1993، بيروت.
6. عمر حسين: الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط4، 1999.
7. طاهر حيدر: مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، بيروت، 1997.
8. مُحَمَّد توفيق ماضي: تمويل المشروعات، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999.
9. حمزة محمود الزبيري: أساسيات الإدارة المالية، دار الأوائل للطباعة والنشر، 2001.
10. مُحَمَّد صالح الحناوي: أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000
11. مُحَمَّد صالح الحناوي: الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
12. مُحَمَّد سويلم: الإدارة المالية في ظل الكوكبية، دار الهاني، مصر، 1997.
13. عبد الغفار حنفي: الاستثمار في الأوراق المالية، دار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
14. سمير مُحَمَّد عبد العزيز: اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي'بدون دار نشر الإسكندرية.
15. إلياس بن ساسي ويوسف قرشي: التسيير المالي'دار وائل للنشر والتوزيع'الاردن 2006.
16. منير إبراهيم الهندي: الإدارة المالية، المكتب العربي الحديث، ط4، 1999.
17. شاكر القزويني: محاضرات في الاقتصاد البنوك، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.
18. أبو عتروس عبد الحق: الوجيز في البنوك التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة.

المذكرات :

19. نورة عيادي، آسيا هنديس: التمويل البنكي للمؤسسات الاقتصادية BNA.مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة تقني سامي في المحاسبة دفعة 2003، 2004 .

20. فراش فاطمة الزهراء: أثر قانون المالية التكميلي لسنة 2009 على تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، دفعة 2010 ـ 2011.

21. كتوش عاشور: مداخلة بعنوان دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات النامية، جامعة بسكرة، 2006.

22. سليمة حوية وآخرون، لقيهم الكفاءة الإنتاجية للمصرف التجاري، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة حمة الخضر الوادي، 2013- 2014.

ثانيا : المراجع باللغة الاجنبية

23. Kada acacem " comptabilité national " opu alger1990.